تحليل واقعي للأوضاع التي تعيشها النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الدول العربية: الركيزة (٤): الرسائل والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالمشاركة والقيادة

نظرة عامة

لقد تم التعتيم تاريخية على مشاركة النساء وقيادتهن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية برغم عقود من المشاركة في المجتمع والنشاط على الصعيدين المحلي والدولي والمشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية. ورغم التحسن الذي طرأ على مشاركة النساء الرسمية خلال العقد الماضي، ظلت التحديات قائمة الزخم، وهذا ليس أقل مما سببته جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد١٩ من توسيع الفجوات بين الرجال والنساء بالنسبة إلى التوظيف وأعمال الرعاية والتزامات الأسرة الملحوظة، كما كبحت بشدة، في بعض الحالات، وصول النساء للمجال العام

ثغرات السياسة العامة

في حين قامت بلدان كثيرة في المنطقة برفع التحفظات التي أبديت بشأن الفقرة ٤ من المادة ١٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق في اختيار مكان الإقامة، وكذلك رفع أي قيود قانونية على حركة المرأة، ولا تزال لدى بعض البلدان في المنطقة أحكام قانونية في قانون الأحوال الشخصية قد تحد من قدرة المرأة على السفر مقارنة بالرجل. وتعد مجال المشاركة محدوداً بقوانين قيدت حرية النساء بالتجمع وتكوين الجمعيات والتعبير عن أراءهن في بعض البلدان في المنطقة. وعلى هذا النحو، فقد عانت الناشطات في مجال حقوق المرأة والمنظمات النسائية من ردود فعل عنيفة أدت إلى زيادة انعدام الأمن وتضييق نطاق حقوق الإنسان.

اعتماد تشريعات وسياسات تتيح المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل أنظمة توزيع حصص المقاعد في البرلمان المحلي القائمة على النوع الاجتماعي وعلى مستوى الحكومة المحلية أو أنظمة حصص قوائم المرشحين القائمة على النوع الاجتماعي في البرلمان المحلي والتي توافق المعايير الدولية بنسبة ٥٠ في المئة.

عوائق النظام

في جميع أنحاء المنطقة، لا تزال النساء لم تصل بعد إلى المساواة مع الرجل على أي مستوى من مستويات الحكومة. وإلى جانب التحيز القائم على أساس النوع الاجتماعي والصور النمطية التي تسترشد بها هذه القرارات، تبين الأدلة أن مستويات الشفافية والافتقار إلى الإنصاف في التعيينات سيئة بشكل عام. وفي كثير من البلدان، يتم تعيين النساء في وزارات مخصصة لقضايا المرأة والطفل. وعلى الرغم من وجود بعض القيم المتطرفة في بعض الأحيان، غالباً ما يتم تعيين النساء كوزيرات في الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة أو في التنمية الاجتماعية أو ما يسمى بـ"الوزارات الميسرة"، مما يزيد من عدم تمكينهم. ويمكن تفسير انخفاض نسبة المناصب الوزارية التي تشغلها النساء على أنها تشغل سلطة سياسية أقل. وفي العديد من بلدان المنطقة، تُحتفظ السلطة غير المتناسبة في السلطة التنفيذية (بما في ذلك الوزارات)، وعلى هذا النحو، فإن قلة عدد النساء الوزيرات يعني بأن صوت النساء قليل عند اتخاذ القرارات.

ضمان تقرير واضح وكامل عن مشاركة النساء في كل مناحي الحياة العامة، وتشمل الخدمة العامة بالتوافق مع المعايير الدولية والمناهج المطورة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (النساء في الحوكمة المحلية)

الأعراف

إن التحيز بين الجنسين يعد أكثر انتشاراً في المنطقة بين الذكور والإناث مقارنة بالمتوسط العالمي؛ حيث يبلغ ٧٥ ٪ من النساء و ٩٠ ٪ من الرجال في المنطقة مقابل المستوى العالمي الذي يبلغ ٥٣ ٪ من النساء و٦٤ ٪ من الرجال. ويؤدي ذلك إلى تفاقم الأدوار التقليدية للجنسين، مع إيلاء اهتمام كبير للأعمال المنزلية وتقديم الرعاية. وتتسم تصورات النساء بوصفهن قائدات، ولا سيما في القيادة السياسية، بقدر أكبر بكثير من السلبية في المنطقة مقارنة بالإحصاءات العالمية. ويعد انخفاض مستوى المشاركة المدنية ناجم عن التسلسل الهرمي التقليدي القائم على العمر وخيبة الأمل في المشاركة في العمل المدني والافتقار إلى الأماكن الآمنة و/أو الحذر من البرمجة التي ترعاها جهات أجنبية.

تقديم سياسات وبرامج وتخصيص مصادر كافية لمواجهة توزيع العمل غير العادل والقوالب النمطية القائمة على الجنس داخل المنازل.

حالات الطوارئ

تكون الأسر التي تعيلها نساء أكثر انتشاراً في البيئات المتأثرة بالنزاعات أو في بيئات النزوح، حيث تضطر الأسر إلى الفرار، وغالباً ما يكون ذلك دون وجود شخص ذكر قد يشارك أولا يشارك في النزاع. ومنذ جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد ١٩، تشارك الأجهزة النسائية الوطنية مشاركة إيجابية في التصدي للوباء فيما يتعلق بالإغاثة الاقتصادية. وبالنسبة للمنظمات النسائية غير الحكومية، أدى الوباء إلى تدهور ظروف العمل والقيود المفروضة على التنقل وانخفاض الموارد وزيادة المراقبة.

خلق بيئة آمنة للنساء للمشاركة والانخراط بفاعلية في عمليات السلام.

اتخاذ قرارات الأسرة

كثيراً ما تؤثر القضايا على مستوى الأسرة المعيشية على أهم القرارات الأساسية التي تتخذها الأسر، مثل قرار بدء أسرة جديدة وقرارات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال والمسنين والتوظيف وعادات الإنفاق والإقامة والهجرة. ولا تزال هناك العديد من الحواجز التي تمنع النساء من ممارستهن للاستقلال الذاتي الكامل. ويعتقد أكثر من نصف المستجيبين المتزوجين في المنطقة أنه ينبغي للزوج أن يكون هو دائما صاحب الكلمة النهائية بشأن القرارات الأسرية. حيث يشعر الشباب بأنهم مستبعدون من الحياة العامة، وبالنسبة للعديد من الفتيات، يبدأ هذا الشعور بعدم تمكينهم في اتخاذ القرار في المنزل، كونها مقيدة عليهن بشدة.

البدء بالبحث النوعي لفهم ديناميكيات صنع القرار في المنزل، بالإضافة إلى بحث عن مشاركة النساء في مجال الناشطية والسياسة على الصعيدين المحلي والدولي، لفهم والتغلب على قيود القيادة.

الفرص المحدودة لمشاركة اليافعين

لا تتوفر سوى بيانات محدودة عن مشاركة الأطفال في الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية داخل المدارس، على الرغم من أن التقارير القطرية الموثوقة تشير إلى وجود فرص محدودة. وتشير البيانات الواردة من المنظمة الكشفية الوطنية للبلدان العربية إلى وجود حوالي ١٥٠,٠٠٠ كشافة بمشاركة فتيات تتراوح من صفر في المائة في عدة بلدان إلى أكثر من ٣٠ في المائة في جميع أنحاء قطر وفلسطين وحوالي ٤٠ في المائة في الجزائر ولبنان وعمان وحوالي ٥٠ في المائة في العراق وليبيا. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها من خلال نظم بيانات المنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة، فإن حوالي ١ مليون من المراهقين والشباب في منطقة الشرق الأوسط وجنوب افريقيا، يقودون و/أو يشاركون في برامج المشاركة المدنية والاقتصادية.

تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج، وتشمل المدارس، لإشراك الشباب وتوفير مساحات مادية وافتراضية آمنة للشابات للمشاركة في المجتمعات التطوعية والمحلية.

المشاركة المدنية

تعد المشاركة المدنية بين الشباب - رجالاً ونساءً - في المنطقة هي الأقل في العالم. ولم يتطوع في مجتمعاتهم سوى ١٥٪ من الفتيات و٢٢٪ من الفتيان. ويوجد هناك نسبة مئوية أكبر من الشباب الأعضاء في المنظمة المدنية، ولكن تعد الفجوة كبيرة نسبياً بين النساء والرجال: حيث يبلغ متوسط النساء ١٣٪ والرجال ٢٢٪ من الأعضاء في المنظمات المدنية. وتكون قدرة الشابات على المشاركة في أي نوع من أنواع المشاركة المدنية محدودة بسبب كل من الأعراف التقليدية القائمة على النوع الاجتماعي والعمر وقلة الفرص المتاحة للمشاركة. ويعوق تقلص الحيز المدني المشاركة الفعالة للمرأة في المجتمع المدني.

تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية الأخرى وضمان تمويل كافٍ للخدمات التمهيد من منظمات المجتمع المدني.

المجتمع المدني

تضطلع النساء بدور مؤثر في الحياة العامة خارج المؤسسات العامة الرسمية من خلال مشاركتهن في المنظمات النسائية والحركات النسائية، وكذلك في المشاركة المدنية الأخرى، بما في ذلك وسائط الإعلام والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية. ومن خلال هذه القنوات، تعمل النساء والمدافعين عن المساواة بين الجنسين بنجاح على تعزيز التشريعات والآليات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وإلغاء القوانين التمييزية ضد النساء. وهم يؤدون دوراً حاسماً في مطالبة متخذي القرار بمسؤولية احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات. ووفرت الانتفاضات العربية بيئة تحدت فيها النساء القوالب النمطية وكسرت فيها الأعراف الثقافية بمشاركتهن في سجلات البيانات العامة حيث يوجد بها أكثر من ٣٧٠ من الاحتجاجات التي تقودها النساء في منطقة الشرق الأوسط وجنوب افريقيا ومنطقة الدول العربية منذ عام ٢٠١٥.

إزالة القيود القانونية والمالية على عمل منظمات المجتمع المدني وفرض حماية على كل المدافعين عن حقوق المرأة.

السلام والأمن

ومن خلال عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، تبين أن مشاركة النساء هو أمر أساسي لإقامة السلام الهادف والدائم. واعتباراً من عام ٢٠١٩، لم يتم إقرار سوى سبع خطط عمل على المستوى القطري للنساء والسلام والأمن، وهي العراق وفلسطين والأردن وتونس ولبنان والسودان واليمن. ويلعب المجتمع المدني النسائي في المنطقة أيضاً دوراً هاماً في جدول أعمال المنظمة. ويلزم بذل جهود إضافية في تنفيذ جدول أعمال النساء والسلام والأمن، وذلك أساساً من خلال تمكين المؤسسات المسؤولة، مثل الأجهزة الوطنية للنساء، بما في ذلك من خلال التمويل. كما يلزم بذل المزيد من الجهود أيضاً لمشاركة فئات النساء الأصغر سناً في هذه العملية.

تمويل منظمات المجتمع المدني المحلية لتنفيذ نشاطات محددة داخل نطاق خطط العمل المحلية الخاصة بالنساء والسلام والأمن لزيادة الكفاءة الرقابية للوزارات ذات الصلة (وزارة شؤون المرأة غالبا).

العدالة الانتقالية

لم يتمكن سوى عدد قليل من الدول المتأثرة من استخدام عمليات العدالة الانتقالية لزيادة الاستقرار وإصلاح التشريعات والمؤسسات. وقامت عدة ولايات بإصلاح دساتيرها كجزء من العمليات الانتقالية، وكثيراً ما تم ذلك بمدخلات من المنظمات النسائية والناشطين؛ وشوهد ذلك في مصر والمغرب وتونس واليمن.

دمج الجنسين في كل عمليات العدالة الانتقالية على جميع الأصعدة.

النساء في الوزارات

لم تسن أي دولة حصة للنساء الوزيرات، وتختلف نسبة الوزيرات من صفر إلى ٥٠٪. وعلى المستوى التنفيذي، حققت المرأة مكاسب في المناصب الوزارية أو مناصب مجلس الوزراء. ومع ذلك، لم تصل النساء إلى المساواة مع الرجل على أي مستوى من مستويات الحكومة. إن أغلب بلدان المنطقة لديها أقل من ١٥٪ من المناصب الوزارية التي تشغلها النساء؛ ويعني بعدد أقل من النساء الوزيرات أن صوت المرأة قليل عندما يتم اتخاذ القرارات. وغالباً ما يتم تعيين النساء كوزيرات في الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة أو في التنمية الاجتماعية أو ما يسمى بـ"الوزارات الميسرة"، مما يزيد ذلك من عدم تمكينهم. ويعد المعدل العام للنساء في المنطقة في القضاء هو أدنى معدل في العالم. وفي حين أنه لا توجد قوانين في المنطقة تمنع المرأة من أن تصبح قاضية أو محامية، فإن الأعراف الاجتماعية في العديد من البلدان تمنع النساء عن العمل و/أو ممارسة مهنة في المجال القانوني. غير أنه في بعض الحالات، تحققت مكاسب كبيرة في تمثيل النساء في القطاع القانوني/القضائي بسبب الجهود الهادفة إلى دعم التعليم القانوني وتحديد حصص للإناث في القطاع القانوني/القضائي. وفي الوقت نفسه، ساعدت عدة مبادرات على الصعيد الإقليمي على إنشاء شبكات من القاضيات بقيادة منظمات مثل الشبكة القانونية للمرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث ولجنة الحقوقيين الدولية والمنظمة الدولية لقانون التنمية.

المشاركة السياسية والتمثيل السياسي

حصلت النساء على الحق في التصويت في جميع البلدان. ومع ذلك، كانت النساء أقل عرضة للتصويت بنسبة تتراوح ما بين ٦ و١٨ في المائة من الرجال. وفي بعض البلدان، يمكن لعملية التسجيل وتحديد الهوية أن تسبب قضايا للمرأة. وتعد الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تحيط بالمرأة في السياسة متشابهة إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة حيث تلعب دوراً حاسماً في التأثير على القرارات التي تتخذها النساء بشأن المشاركة في العملية السياسية. وتتسم تصورات النساء بوصفهن قائدات، ولا سيما في القيادة السياسية، بقدر أكبر بكثير من السلبية في المنطقة مقارنة بالإحصاءات العالمية. ويوجد أكثر من ٩٠٪ من الرجال في المنطقة يعتقدون أن الرجال هم من يصنعون القيادات على أفضل وجه ولا يوافقون على أن حقوق المرأة أمر أساسي، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٦٤٪. ويعد العنف ضد المرأة في السياسة هو سبب آخر في محدودية مشاركة النساء، وتتعرض حوالي ٨٠٪ من البرلمانيات في المنطقة العربية إلى شكل أو أكثر من أشكال العنف، وأفادت ٣٢٪ منهن بأنهن تعرضن للتحرش على الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي. وكان تطبيق نظام الحصص هو وسيلة هامة لتمكين الدول العربية من ضمان مشاركة النساء في العملية الانتخابية. وقامت ٣٣٪ من بلدان المنطقة بتخصيص حصص للمرشحين بموجب الأحكام القانونية، وحجزت ٥٨٪ من البلدان مقاعدها في الهيئة التشريعية.

اعتماد تشريعات وسياسات تتيح المشاركة السياسية للمرأة، وتشمل أنظمة توزيع حصص المقاعد في البرلمان المحلي القائمة على النوع الاجتماعي وعلى مستوى الحكومة المحلية أو أنظمة حصص قوائم المرشحين القائمة على النوع الاجتماعي في البرلمان المحلي والتي توافق المعايير الدولية بنسبة ٥٠ في المئة.

حالة المشاركة والقيادة – النقاط الرئيسية

السياسات / التشريعات

الحد من مجال المشاركة بموجب القوانين التي قيدت حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير في بعض البلدان

تمتثل ٧ بلدان فقط لخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن

تطبيق نظام الحصص لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتخابية

تحتاج النساء الإذن من ولي الأمر للزواج

في ١٤ بلداً، تُمنع النساء المتزوجات من السفر بحرية داخل بلدهم

النظم / السياسات

ضعف مستويات الشفافية وانعدام الإنصاف في التعيينات

تعاني الأجهزة الوطنية للمرأة من نقص التمويل

عدم المساواة بين الجنسين على أي مستوى من مستويات الحكومة

مشاركة المجتمع المدني النسائي في المنطقة بنشاط في برنامج المرأة والسلام والأمن

التمويل المحدود لخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، وخاصة في حالات الطوارئ

الأعراف الاجتماعية

يشكل التحيز القائم على النوع الاجتماع في المنطقة ٧٥٪ من النساء و٩٠٪ من الرجال، مقارنة بالمستوى العالمي البالغ ٥٣٪ من النساء و٦٤٪ من الرجال.

قدرة الشابات على الانخراط في المشاركة المدنية محدودة بسبب الأعراف الجنسانية التقليدية وقلة الفرص المتاحة للمشاركة

يعتقد ٥٠ في المائة من السكان المتزوجين أنه ينبغي دائما أن يكون الزوج هو صاحب الكلمة النهائية بشأن قرارات الأسرة (ويقرب إلى ١٠٪ في المناطق الريفية)

يأتي الزواج مصاحباً بالأعراف الاجتماعية والثقافية، مما يدفع النساء أكثر من الرجل إلى اختيار عدم العمل خارج المنزل.

إن نظرة الرجال إلى النساء بوصفهن قائدات يعد أكثر سلبية إلى حد كبير في الشرق الأوسط مقارنة بالإحصاءات العالمية (٩٠٪ مقابل ٦٤٪).

تحد الفجوات بين الرجال والنساء من حيث التوظيف والالتزامات الأسرية المتصورة من إمكانية وصول النساء إلى المجال العام

حالات الطوارئ

يؤدي الصراع إلى تضخيم أزمة جودة التعلم وتعزيز أوجه عدم المساواة الموجودة بالفعل داخل نظام التعليم الرسمي. وتعاني الفئات المهمشة من الأطفال، بمن فيهم الفتيات والشابات، من الحرمان بشكل غير متناسب. ولا يزال الوصول إلى التعليم في حالات الطوارئ يشكل تحدياً؛ بما في ذلك المدارس المتضررة أو المدمرة

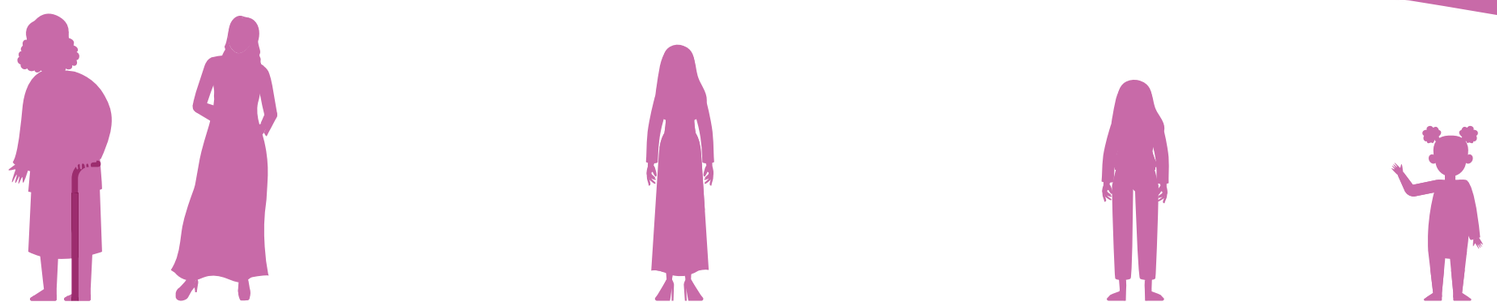

القضايا

شارك حوالي ٦٠٪ في أنشطة التعاون الاقتصادي والتنمية على مستوى الأسر المعيشية

يبدأ عدم تمكين الفتيات وإحساسهن بأنهن خارج الحياة العامة في المنزل، حيث غالبًا ما تكون سلطة اتخاذ القرار مقيدة عليهم بشدة

محدودية الادلة على الفرص المتاحة والاستفادة من أنشطة المناهج الدراسية الإضافية

إن المشاركة المدنية بين الشباب هي الأقل في العالم حيث بلغ التطوع ٩٪ وبلغت نسبة الأعضاء في المجتمع المدني ١٣٪.

يزيد مستوى التعليم من فرص المشاركة المتكافئة التي تتشارك في الواجبات المنزلية

محدودية فرص الحصول على المهارات القابلة للنقل

الاستقلالية المحدودة وسلطة اتخاذ القرار على مستوى الأسرة المعيشية

قلة احتمالية تصويت النساء في المنطقة بنسبة تتراوح بين ٦ و١٨٪ مقارنة بالرجال

في المتوسط، تشعر النساء بأنهن أقل أماناً في مدنهن عن الرجل (زادت في حالات الطوارئ)

تعد النساء هي المعدل الأقل في العالم في القضاء (حيث تتراوح بين ٥٥٪ في البحرين و١٣٪ في المغرب).

يمكن للزواج أن يعزز الأدوار النمطية للجنسين التي تؤثر على قرارات المرأة بشأن العمل والحياة العامة

زيادة الدخل ترتبط بحرية اتخاذ القرارات في الحياة

يشكل العبء الواقع على كاهل المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي عائقاً أمام المشاركة في القوى العاملة

يوجد ٣ من بين كل راضيات عن حرية الاختيار.